OPEN ACCESS DOLJ
ISSN 3135-4564 تصدر عن الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية
https://alqurtas.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/qjhar/index مَجلّةٌ عِلميّةٌ مُحكّمةٌ نِصفُ سَنَويّة
مجلة القرطاس

ترجيح الأوجه الإعرابية في المقامة النَّحوية للحريري في ضوء القرائن النَّحوية ـ دراسة تحليلية ـ .

د. آمنة منصور علي ماضـــــي*
كلية التربية قصر بن غشير، جامعة طرابلس ، ليبيا
Goldstar2070@gmail.com

تاريخ الارسال2026/5/19م تاريخ القبول 2026/8/25م

Preferring Grammatical Interpretations in Al-Hariri's Grammatical Maqama In Light of Grammatical Evidence (An Analytical Study)

Dr. Amna Mansour Ali Madhi
Faculty of Education, Qasr Bin Ghashir, University of Tripoli, Libya

Abstract:
This research deals with the preference of grammatical interpretations in Al-Hariri's grammatical maqama in light of grammatical evidence, through an analytical study of selected examples from it, to reveal the possible grammatical interpretations in it, and the grammatical evidence that influences their direction and preference of some over others. The research adopted the descriptive analytical method, through describing and analyzing the grammatical interpretations, and comparing them in light of the grammatical rules and the evidence that influences them. The application showed that the multiplicity of grammatical interpretations does not mean that they are equal in strength, and that the preference of one of them may be based on the factor, the order, the verbal evidence, the context, the meaning, the hearing, and the usage. These evidences may also combine to direct the most likely interpretation. The research concluded that the grammatical maqama represents a suitable field for studying grammatical

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2026. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

preference, and revealing the interaction between the grammatical rule and the evidence accompanying the structure in the literary text.

Keywords: Grammatical preference, grammatical aspects, grammatical clues, Al-Hariri's Maqamat, the grammatical Maqama, the grammatical factor, rank, context, hearing.

المُلخّـــص :

يتناول هذا البحث ترجيح الأوجه الإعرابية في المقامة النَّحوية للحريري في ضوء القرائن النَّحوية ، من خلال دراسة تحليلية لشواهد مختارة منها ؛ للكشف عن الأوجه الإعرابية المحتملة فيها ؛ والقرائن النَّحوية المؤثرة في توجيهها وترجيح بعضها على بعض ، وقد اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي ، من خلال وصف الأوجه الإعرابية وتحليلها ، والموازنة بينها في ضوء القواعد النَّحوية والقرائن المؤثرة فيها ، وأظهر التطبيق أنَّ تعدد الأوجه الإعرابية لا يعني تساويها في القوة ، وأنَّ ترجيح أحدها قد يستند إلى العامل ، والرتبة ، والقرائن اللفظية ، والسِّياق ، والمعنى ، والسماع ، والاستعمال ، كما قد تتضافر هذه القرائن في توجيه الوجه الأرجح ، وخلصَ البحث إلى أنَّ المقامة النَّحوية تمثل مجالًا مناسبًا لدراسة التَّرجيح النَّحوي ، والكشف عن التفاعل بين القاعدة النَّحوية والقرائن المصاحبة للتركيب في النّص الأدبي .

الكلمات المفتاحية : التّرجيح النَّحوي ، الأوجه الإعرابية ، القرائن النَّحوية ، مقامات الحريري ، المقامة النَّحوية ، العامل النَّحوي ، الرّتبة ، السّياق ، السّماع .

المقدِّمة :

الحمد لله ، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين ،

وبعد .

يُعدُّ التّرجيح بين الأوجه الإعرابية من المسائل التي تكشف عن طبيعة النَّظر النَّحوي في تحليل التراكيب العربية ؛ إذ لا يقف الدَّرس النَّحوي عند بيان ما يجوز في التركيبِ من أوجه ، وإنما يتجاوز ذلك إلى النظر في وجوه التفاوت بينها ، وبيان ما يكون منها أرجح وأوفق بمقتضى التركيب والسياق والدلالة والاستعمال .

ومن هنا تتصل مسألة الترجيح الإعرابي بجملة من القرائن النَّحوية التي يستند إليها النَّحوي في تحديد الوظيفة الإعرابية وترجيح وجه على آخر .

وتكتسب دراسة هذه المسألة أهميتها في النصوص الأدبية التي تتداخل فيها القاعدة النَّحوية مع السياق والدلالة وخصائص الاستعمال ، وتأتي مقامات الحريري في مقدمة

النَّصوص التي تتجلى فيها هذه الظاهرة ؛ لما اشتملت عليه من ثراءٍ لغوي ونحوي ؛ وما وظَّفه الحريري فيها من مسائل العربية في بناء المقامة وأسلوبها ، وتبرز المقامة النَّحوية بوجهٍ خاصٍ ؛ إذ جعل فيها الحريري مسائلَ نحوية متعددة مجالًا للغز والمطارحة ، مما يتيح الوقوف على عددٍ من الأوجه الإعرابية ودراسة القرائن المؤثرة في توجيهها وترجيح بعضها .

أولًا ـ مشكلة البحث :

ينطلق هذا البحث من ملاحظة أنَّ تعدد الأوجه الإعرابية في الشَّاهد الواحد لا يعني بالضرورة تساويها في القوة ، وأنَّ الترجيح بينها قد يتأثر بعوامل وقرائن متعددة ، منها العامل النَّحوي ، والرُّتبة ، والقرينة اللفظية ، والسِّياق ، والمعنى ، والسَّماع ، والاستعمال ، ومن ثم تتمثل مشكلة البحث في الكشف عن الكيفية التي تُسهم بها هذه القرائن في توجيهِ الأوجه الإعرابية وترجيح بعضها في الشواهد المختارة من المقامة النَّحوية .

ثانيًا ـ أهداف البحث :

يهدف البحث إلى تحليلِ الأوجهِ الإعرابية في الشواهدِ المختارة ، وبيان أوجه الاختلاف بينها ، والكشف عن القرائنِ النَّحويةِ المؤثرةِ في توجيهها ، مع الوقوف على مدى إسهام ، العامل والرتبة ، والقرائن اللفظية ، والسياق ، والمعنى ، والسماع ، والاستعمال ، في عملية الترجيح ، وبيان طبيعة تفاعل هذه القرائن ، في الوصول إلى الوجه الأرجح بالتركيب ومقتضى الاستعمال العربي .

ثالثًا ـ الدَّراسات السابقة :

من الدَّراسات التي تناولت مقامات الحريري من جوانب لغوية ونحوية دراسة سالم محمد ياسر ، الموسومة بـ " الدلالة النَّحوية في مقامات الحريري " ودراسة بندر مجحم الخالدي ، الموسومة بـ " البناء النَّحوي وأثره في الدلالة : دراسة نصية في مقامات الحريري (الحذف والإحالة نموذجًا) " ، فضلًا عن دراسة صالح بن علي السنيدي ، الموسومة بـ " المسائل النَّحوية في المقامات بين الحريري واليازجي " .

ويختلف البحث الحالي عن هذه الدراسات في موضوعه ومادته التطبيقية ومنظوره في المعالجة ؛ إذ يختص بترجيح الأوجه الإعرابية في المقامة النَّحوية للحريري ، من خلال تحليل شواهد مختارة والكشف عن القرائن النَّحوية المؤثرة في توجيه الاوجه الإعرابية وترجيح بعضها على بعض .

رابعًا ـ منهجية البحث :

ولتحقيق هذه الأهداف اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي ، وذلك بوصف الأوجه الإعرابية الواردة في الشواهد ، وتحليلها في ضوء القواعد النَّحوية والقرائن المؤثرة فيها ، ثم الموازنة بينها ؛ للكشف عن الوجه الأرجح ، واقتصر الجانب التطبيقي على عددٍ من الشواهد المختارة ؛ لإسناد التوجيه والترجيح إلى أصوله العلمية .

وانتظم البحث في تمهيد ومبحثين : تناول التمهيد المقامة النَّحوية من حيث مضمونها وخصائصها الأدبية ، وتناول المبحث الأوَّل الجانب النظري ، فبَحثَ مفهوم الترجيح الإعرابي وتعدد الأوجه الإعرابية ، ثم تناول القرائن النَّحوية وأثرها في توجيه الإعراب وترجيح الأوجه ، أما المبحث الثَّاني فخُصِّص للدراسةِ التطبيقيةِ ، من خلال تحليل الشواهد المختارة من المقامة النَّحوية ، وتتبع الأوجه الإعرابية فيها ، والكشف عن القرائن التي أسهمت في توجيهها وترجيح بعضها .

ويطمحُ البحث من خلال ذلك إلى الإسهام في إبراز جانب من آليات التَّرجيح النَّحوي في النَّص الأدبي ، والكشف عن التفاعل بين البنية النَّحوية والقرائن المصاحبة لها ، بما يؤكد أنَّ الحكم على الوجه الإعرابي لا يقوم في كثيرٍ من المواضع على القاعدة المجردة وحدها ، وإنما يتشكل من خلال تضافر مجموعة من القرائن التي يقتضيها التَّركيب والسِّياق والاستعمال .

تمهيد ـ المقامة النَّحوية : مضمونها ، وخصائصها الأدبية :

تُعدُّ المقامة النَّحوية إحدى المقامات التي أفردها الحريري لمعالجة مسائل النَّحو في قالبٍ أدبي ، يجمع بين براعة الصياغة ودقة الصناعة اللغوية ؛ فهي المقامة الرابعة والعشرون من مقامات الحريري ، وقد اشتملت على جملة من المسائل والمطارحات النَّحوية التي أودعها الحريري في سياقٍ قصصي وأدبي[1] ، ويظهر من بنائها أنَّ المسألة النَّحوية لم ترد فيها مجردة من سياقها الأدبي ، وإنَّما جاءت ممزوجة بالحكاية والوصف والمحاورة ، بما يجعلها جزءًا من نسيج المقامة وأسلوبها ، وقد أشار الشريشي إلى ما أودعه الحريري في هذه المقامة من النكت العربية والأحاجي النَّحوية ، كما أفرد فيها مواضع للحديث عن سيبويه واختلاف النحويين[2] .

وتتجلى القيمة الأدبية للمقامة في قدرة الحريري على تحويل المسائل النَّحوية إلى مادة للمطارحة والألغاز ، مع المحافظة على جمال العبارة وحسن السبك وتنوع الأساليب ؛ فالأحاجي النَّحوية في المقامات تمثل جانبًا من تداخل المعرفة النَّحوية

والصياغة الأدبية في بناء النَّص[3] ، ومن ثم لا ينفصل البُعد النَّحوي فيها عن البُعد الأدبي ؛ إذ تتخذ القاعدة والمسألة الإعرابية موقعًا داخل تركيبٍ أدبيٍ مقصودٍ ، يتفاعل فيه اللفظ والمعنى والسياق مع الحكم النَّحوي .

وتكتسب المقامة النَّحوية أهمية خاصة بالنسبة إلى هذا البحث ؛ لما تتيحه من نماذج تتعدد فيها الأوجه الإعرابية ، وتتفاوت في قوة توجيهها بحسب ما يصاحبها من قرائن نحوية ، ولفظية ، وسياقية ، ودلالية ، ومن هنا جاءت مناسبة اختيار شواهد منها لدراسة آلية التَّرجيح بين الأوجه الإعرابية ، والكشف عن أثر القرائن في توجيه الوجه المختار وترجيحه .

المبحث الأوَّل ـ التَّرجيـــح النَّحوي والقرائن النَّحويـة :

أولًا ـ مفهوم التَّرجيح النَّحوي وأهميته :

يقوم الترجيح النَّحوي على المفاضلة بين الأوجه المحتملة في التركيب ، واختيار الوجه الذي ترجحه الأدلة والقرائن اللغوية والنحوية ، فليس كل وجه جازٍ في التركيب من الناحية الإعرابية يكون في درجة واحدة من القوة ؛ إذ قد يكون بعضها أقرب إلى الأصل ، أو أوفق بالسماع ، أو أنسب بالسياق والمعنى[4] .

وقد ارتبط التَّرجيح في الدرس النَّحوي بتعددِ الأوجه واختلاف توجيه النصوص ؛ فالنَّحوي قد يُجيز أكثر من وجه ، ثم يصف أحدها بأنه أجود ، أو أقوى ، أو أولى[5] ؛ استنادًا إلى ما يؤيده من الشواهد والقرائن ، ومن ثم فإنَّ الترجيح لا يعني إلغاء الأوجه الأخرى بالضرورة ، وإنما يعني بيان تفاوتها في القوة وتحديد الوجه الذي يكون أولى بالحمل عليه .

وتتضح أهمية التَّرجيح في كونه يكشف عن منهج النَّحاة في التعامل مع اللغة ؛ إذ لم تكن القاعدة النحوية عندهم منفصلة عن السماع ، والاستعمال ، والسياق ؛ بل كانت هذه العناصر متداخلة في توجيه الحكم ، واختيار الوجه الأقوى ؛ ولذلك يمثل الترجيح وسيلة للكشف عن العلاقة بين القاعدة النَّحوية والاستعمال الفعلي للغة .

وفي ضوء ذلك ، يُعنى هذا البحث بدراسة المواضع التي تتعدد فيها الأوجه الإعرابية في الشواهد المختارة ، مع الوقوف على القرائن التي أسهمت في ترجيح وجه على آخر ، وبيان مدى توافق الوجه المرجح مع العامل والسياق والمعنى والسماع .

ثانيًا ـ تعدد الأوجه الإعرابية وعلاقتها بالترجيح :

يقصد بالوجه الإعرابي قي هذا البحث الوجه الذي يُحمل عليه التركيب من الناحية النَّحوية ، وفق ما تسمح به قواعد العربية وقرائنها ، بحيث يمكن أن تتعدد الأوجه

الإعرابية في التركيب الواحد تبعًا لاختلاف العامل أو الوظيفة النَّحوية أو المعنى ، وقد أُستعمل لفظ (الوجه) في كلام العرب للدلالة على الجهة أو السبيل الذي يُحمل عليه الكلام ، قال ابن منظور : " **ووجه الكلام : السبيل الذي تقصده به** "[6] ، أما الإعراب فقد بيّن ابن جني وظيفته في الإبانة عن المعاني ، وربط اختلاف العلامة الإعرابية باختلاف الوظيفة التي تؤديها الكلمة في التركيب ، كما أشار إلى إمكان قيام الرتبة مقام العلامة الإعرابية عند خفائها[7] .

ويُعدُّ تعدد الأوجه الإعرابية من الظواهر التي تكشف عن سعة العربية ومرونتها في بناء التراكيب ؛ إذ قد يحتمل التركيب الواحد أكثر من وجه إعرابي ، فيُجيز النحاة هذه الأوجه بحسب ما تسمح به قواعد العربية وسياق الكلام ، ولا يعني تعدد الأوجه بالضرورة تساويها في القوة أو درجة القبول ، فقد يجيز النَّحوي أكثر من وجه ثم يصف أحدها بأنَّه (الوجه) ، أو يجعله أجود وأقوى ، مع إبقاء الوجه الآخر في دائرة الجواز ، ويتضح ذلك في معالجة المُبرّد لبعض التراكيب ، إذ يقول : " كان الجزم الوجه ، والرفع جائز على القطع "[8] ، فدّل بذلك على جواز أكثر من وجه مع تفاوتها في الرتبة والقوة .

ومن ثمّ ، فإنَّ تعدد الأوجه الإعرابية يُمثلُ مرحلةً تسبق عملية الترجيح ؛ إذ يتيح التركيب أكثر من احتمالٍ نحوي ، ثم يأتي دور النظر في هذه الاحتمالات للمفاضلة بينها واختيار الوجه الذي يكون أقرب إلى الصواب وأوفق بأصول العربية ومقتضى السياق ، فالترجيح لا ينشأ من مجرد وجود أوجه متعددة ، وإنما من تفاوت هذه الأوجه في قوة مستنداتها ، الأمر الذي يجعل أحدها أحق بالاختيار من غيره .

وعليه ، فلا يُنظر إلى تعدد الأوجه الإعرابية بوصفه غاية في ذاته ، وإنما بوصفه مدخلًا للمفاضلة بين الأوجه واختيار أرجحها ؛ فحيث تتعدد الاحتمالات الإعرابية ، يكون على النَّحوي أن ينظر في الأدلة والقرائن التي تكشف عن الوجه الأقوى في السياق ، وتفصيل هذه القرائن وبيان أثرها في ترجيح وجه إعرابي على آخر وهو ما يتناوله المحور الآتي .

ثالثًا ـ القرائن النَّحوية وأثرها في توجيه الإعراب وترجيح الأوجه :

تُعدُّ القرائن من الأدوات الأساسية التي يستند إليها النَّحوي في فهم التركيب وتحديد العلاقات بين عناصره ؛ إذ لا يتوقف توجيه الإعراب على العامل وحده ، وإنما يتداخل معه عدد من القرائن التي تُسهم في الكشف عن الوظيفة النَّحوية وتحديد الوجه الأنسب للتركيب ، وقد أشار تمام حسان إلى أنَّ فهم العلاقات النَّحوية لا يقوم على القرائن اللفظية وحدها ، بل تتضافر معها القرائن المعنوية والسياقية في تحديد المعنى

والوظيفة النحوية[9] .

وتتنوع القرائن التي يمكن أن يستند إليها الترجيح الإعرابي ، فمنها القرينة اللفظية وتتصل بما يظهر في التركيب من أدوات وألفاظ وروابط ، ومنها القرينة التركيبية التي تستمد دلالتها من موقع الكلمة وعلاقتها بما قبلها وما بعدها ، ومنها قرينة الرتبة التي تتصل بترتيب عناصر التركيب ، فضلًا عن القرينة السياقية والدلالية المتصلة بالمعنى العام للكلام والمقام الذي ورد فيه ، كما يمثل السماع والاستعمال العربي قرينة مهمة في المواضع التي لا يكفي فيها القياس وحده للحكم على الوجه الإعرابي[10] .

وتأتي قرينة العامل في مقدمة القرائن المؤثرة في الإعراب ؛ إذ يحدد العامل في كثير من التراكيب الوظيفة الإعرابية للكلمة والحركة التي تلزمها ، وقد عرض سيبويه لأحوال أواخر الكلم وما يطرأ عليها من الرفع والنصب والجر والجزم بحسب العوامل الداخلة عليها ، وهو ما يكشف عن مركزية العامل في بناء الحكم الإعرابي عند النحاة الأوائل[11] ، غير أنَّ العامل لا يعمل دائمًا بصورة منفردة ، فقد تتداخل معه قرائن أخرى في المواضع التي يتعدد فيها التوجيه نتيجة الحذف أو التقدير أو اختلاف العامل ، ومن ثم لا يصح النظر إلى رتبة العامل بمعزل عن بقية القرائن المصاحبة للتركيب .

وتظهر قرينة الرتبة في كون ترتيب عناصر التركيب قد يؤدي دورًا في تحديدِ الوظيفة النَّحوية ورفع اللبس بين الأوجه المحتملة ؛ فالرتبة في الاستعمال النحوي نوعان :

أ ـ محفوظة .

ب ـ غير محفوظة .

فالرتبة المحفوظة هي التي يلتزم فيها ترتيب معين بين عناصر التركيب ، ولا يجوز العدول عنه إلا لسبب يقتضيه النظام أو المعنى ، أما الرتبة غير المحفوظة فيجوز فيها التقديم والتأخير ، وقد يصبح موقع العنصر في التركيب قرينةً دالة على وظيفته أو على المعنى المراد ، ويؤكد ذلك أنَّ تغيير الرتبة قد يؤدي إلى اختلاف في الدلالة أو إلى دفع اللبس بين عناصر الجملة ، فتغدو الرتبةُ حينئذٍ قرينةً من قرائن المعنى والوظيفة النَّحوية[12] .

ولا تنفصل قرينة الرتبة عن ظاهرة التقديم والتأخير التي أولاها علماءُ العربية عنايةً كبيرةً ؛ إذ قد يُقدّم عنصر من عناصر التركيب أو يؤخر بحسب مقتضى المعنى والسياق ، وقد يكون هذا التغيير مؤثرًا في فهم العلاقات بين أجزاء الكلام ، ومن ثم

فإنَّ النظرَ في رتبة العناصر لا ينبغي أن يكون نظرًا شكليًا إلى ترتيب الكلمات ، وإنما إلى ما يترتب على هذا الترتيب من دلالة ووظيفة داخل النظم[13] .

أما السَّياق فيؤدي دورًا مهمًا في ترجيح الوجه الإعرابي ؛ إذ قد يحتمل التركيب أكثر من وجه من الناحية النحوية ، بينما يحدد السياق الوجه الذي ينسجم مع المعنى المقصود ، ولذلك لا ينظر إلى السياق بوصفه عنصرًا خارجًا عن التحليل النحوي ، بل بوصفه قرينةً تُسهم في تحديد الوظيفة التي يؤديها العنصر داخل التركيب ، ولا سيما حين تتساوى الأوجه من جهة الصناعة النحوية[14] .

أما السَّماع والاستعمال العربي فيمثلان قرينةً مؤثرةً في الترجيح ؛ إذ قد يجيز القياس وجهًا ، غير أنَّ ثبوت وجه آخر في كلام العرب واستعمالهم له يجعله جديرًا بالاعتبار ، ولا سيما في المسائل التي تتصل بخصائص الاستعمال العربي ، ومن ثم يتفاعل السماع مع القياس في تحديد قوة الوجه الإعرابي ، ولا يكون القياس وحده حاسمًا في جميع المواضع ، بل يُنظر إلى ما ثبت عن العرب وإلى مدى موافقته للتركيب والمعنى ، وقد جعل النحاة السماع أصلًا من أصول الاحتجاج ، وظهر أثره في المفاضلة بين الأوجه عند تعارض الأدلة ؛ فقد يكون أحد المنقولين موافقًا للقياس والآخر مخالفًا له ، فيُرجَّح الموافق للقياس لقوة مستنده[15] .

ولا تعمل هذه القرائن بالضرورة بصورةٍ منفردة ؛ فقد تجتمع قرينتان أو أكثر في توجيه وجهٍ إعرابيٍ وترجيحه ، وقد تكون إحداها أقوى من غيرها بحسب طبيعة التركيب ، ومن هنا يقوم الترجيح الإعرابي على الموازنة بين القرائن وتقدير قوة كل منها في السياق الذي وردت فيه ؛ للوصول إلى الوجه الذي يبدو أرجح بمقتضى الاستعمال العربي .

وبناءً على ذلك ، يعتمد هذا البحث في جانبه التطبيقي على تتبع القرائن الفاعلة في كل شاهد من شواهد البحث ، والكشف عن مدى إسهامها في تحديد الأوجه الإعرابية وترجيح بعضها ، مع مراعاة العلاقة بين العامل ، والرتبة ، والسياق ، والمعنى ، والسماع ؛ للوصول إلى الوجه الذي ينسجم مع بنية الكلام ، ودلالته ، والاستعمال العربي .

المبحث الثَّانـــي ـ ترجيح الأوجه الإعرابية في المقامة النَّحوية :

بعد التأصيل لمفهوم الترجيح النحوي وبيان أثر القرائن في توجيه الأوجه الإعرابية ، يتجه البحث في هذا المبحث إلى الجانب التطبيقي ، من خلال دراسة نماذج مختارة من المقامة النحوية للحريري ، والكشف عن الأوجه الإعرابية المحتملة فيها ، وما استند إليه النحاة في توجيهها ، ثم بيان القرائن التي أسهمت في ترجيح وجه

على آخر ، وصولًا إلى تحديد الوجه الأرجح في ضوء السياق والاستعمال والقواعد النَّحوية .

وقد روعي في اختيار الشواهد أن تمثل مسائل نحوية متنوعة ، وأن تكون قابلة للكشف عن أثر القرائن في توجيه الإعراب وترجيح الأوجه ، مع ترتيبها بحسب ورودها في المقامة .

ـ تعدُّدُ أوجه إعراب (وصلًا) ، وأثرُ الحذف في توجيه المعنى .

قال الحريري : " فإن وصلًا ألذُّ به "[16] .

قال الشريشي :" أما صدر البيت الأخير من الأغنية هو : فإن وصلًا ألذُّ به ؛ فإنَّه نظير قولهم : المرء مجزيٌّ بعمله ، إن خيرًا فخيرٌ ، وإن شرًّا فشرٌ ، وهذه المسألة أودعها سيبويه كتابه ، وجوّزَ في إعرابها أربعة أوجه "[17] .

يتناول هذا الشاهد تعدد أوجه إعراب (وصلًا) ، وما يترتب على اختلاف التقدير في التركيب من اختلاف في الحكم الإعرابي ، وقد أحال الشريشي هذه المسألة إلى أصلها عند سيبويه[18] ، الذي ذكر لها أربعة أوجه ، ثم بيّن الشريشي تقديراتها ووجوهها ، وصرّح بأنَّ الوجه الأول أجودها[19] .

وتتجه الأوجه الأربعة إلى اختلاف موقع اللفظين من الإعراب تبعًا لاختلاف التقدير ؛ فالوجه الأول نصب (وصلًا) الأول ورفع الثاني ، والوجه الثاني نصبهما معًا ، والوجه الثالث رفعهما معًا ، أما الوجه الرابع فرفع الأول ونصب الثاني ، وقد عدّه الشريشي أضعف الأوجه.

ويقومُ الوجه الأول على نصب اللفظ الأول ورفع الثاني ، على تقدير حذف (كان) واسمها ، وتقدير مبتدأ محذوف دلّ عليه السياق ، فيكون التقدير قائمًا على استحضار المحذوف ؛ لفهم الوظيفة الإعرابية للفظين ، وقد علّل الشريشي هذا الوجه بدلالة حرف الشرط على المحذوف ، كما أشار إلى أثر الفاء في جواب الشرط[20] .

وأما الوجه الثاني فيقوم على نصب اللفظين معًا ، وذلك باختلاف تقدير المحذوف وتوجيه وظيفة اللفظ الثاني في التركيب ، فيتجه النصب فيه إلى تقدير فعل محذوف يعمل فيه .

ويقوم الوجه الثالث رفع اللفظين معًا ، على اختلاف المحذوف ووظيفة كل من اللفظين ، في حين يقوم الوجه الرابع على رفع الأول ونصب الثاني ، وهو الوجه الذي عدّه الشريشي أضعف الأوجه[21] .

ويكشف هذا التعدد عن أنَّ اختلاف الحركة الإعرابية في **الشاهد** لا يرجع على اختلافٍ شكلي ، وإنَّما يرتبط بالوظيفة النَّحوية التي يقتضيها كل تقدير ؛ فكل وجه

من الأوجه الأربعة يستند إلى تصور معين للعناصر المحذوفة ووظائفها في التركيب ، ومن ثم تظهر قرينة الحذف بوصفها عنصرًا مؤثرًا في توجيه الإعراب ، إذ لا يمكن تحديد الوظيفة الإعرابية للفظين إلا باستحضار ما قدّره النحاة من محذوفات .

ومن جهة الترجيح ، يظهر أنَّ الشريشي لم يكتف بإثبات جواز الأوجه الأربعة ، بل وازن بينها وصرّح بأنَّ الوجه الأول أجودها ؛ لما يحققه من استقامة في التقدير ووضوح في الوظيفة الإعرابية ، فضلًا عن موافقته للسياق الذي ورد فيه التركيب .

وبذلك يتجلى في هذا **الشاهد** أنَّ التَّرجيح بين الأوجه الإعرابية لا يقوم على إمكان الوجه من الناحية النَّحوية فحسب ، وإنَّما يتصل بمدى قوة التقدير والقرائن المؤيدة له .

ـ اللبسُ بين الحرفيةِ والاسميةِ في باب (نعم) ، وعلاقتُها بالإسناد :

قال الحريري : " فما كلمةٌ هي إن شئتم حرفٌ محبوبٌ ، أو اسمٌ لِمَا فيه حرفٌ حلوبٌ ؟ "[22].

قال الشريشي : " وأمَّا الكلمة التي هي حرف محبوب أو اسم لما فيه حرفٌ حلوب ، فهي (نعم) ، إن أردتَ بها تصديق الأخبار أو العِدّة عند السؤال فهي حرف ، وإن عنيتَ بها الإبل فهي اسم))[23] .

يتناول **الشاهد** لفظ (نعم) من جهة اختلاف نوعه النَّحوي باختلاف المعنى المراد منه ، فهي إذا استعملت لتصديق الأخبار أو للعدة عند السؤال كانت حرف جواب ، أمَّا إذا أُريد بها الإبل فهي اسم ، وقد نصَّ سيبويه على أن (نعم) للعِدّة والتصديق ، وذكر استعمالها في جواب الخبر والاستفهام[24] ، وفي المقابل أثبتت كتب اللغة أنَّ (النَّعَم) اسمٌ يقع على الإبل ، وقد نقل ابن منظور عن ابن الأعرابي أن النعم الإبل خاصة ، في حين أن الأنعام أوسع دلالة فتشمل الإبل والبقر والغنم[25] .

ويكشف ذلك عن أنَّ اتحاد الصَّورة اللفظية لا يستلزم اتحاد النوع النَّحوي ، إذ يكون السِّياق والمعنى قرينةً فاصلة بين الاستعمالين ، فإذا دلتْ (نعم) على التصديق أو العِدّة ، كانت حرف جواب لا محل له من الإعراب ، أمَّا إذا دلت على الإبل ، فهي اسم يدخل في التركيب بحسب موقعه الإعرابي .

ويترتب على اختلاف النَّوع النَّحوي اختلاف في الوظيفة الإسنادية ، فالحرف لا يكون طرفًا في الإسناد ولا يشغل وظيفة إعرابية ، في حين تدخل (النَّعم) الاسمية في التركيب بوصفها اسمًا ، فتتحد وظيفتها الإعرابية بحسب موقعها ، ومن ثم فإنَّ تحديد نوع الكلمة هنا لا يتوقف على صورتها اللفظية المجردة ، وإنما يتحدد بالمعنى الذي تؤديه في السِّياق .

وعليه يكشف الشاهد عن دور القرينة الدلالية والسياقية في رفع اللبس بين الحرفية و الاسمية ، فالمعنى المقصود يوجه الحكم النّحوي ، ويحدد ما إذا كان اللفظ حرف جواب أم اسمًا دالًا على الإبل ، وبذلك يتبين أنَّ اختلاف التصنيف النَّحوي في هذا الموضع ليس ناشئًا عن اختلاف في اللفظ ، وإنَّما عن اختلاف الوظيفة والمعنى وما يقتضيه كل منهما من علاقة إسنادية .

ـ التَّردُّد بينَ المفردِ والجمعِ في (سراويل) ، وأثَر السماع والاستعمال في الترجيح .

قال الحريري : " وأي اسمٍ يتردّدُ بين فردٍ حازمٍ ، وجمعٍ ملازمٍ ؟ "[26] .

قال الشريشي : " وأما الاسم المتردد بين فردٍ حازم وجمع ملازم ، فهو : سَراويلات ، فعلى هذا القول هو فرد ، وكنى عن ضمّه الخَصْر بأنَّه حازم ، وقال آخرون : بل هو جمع ، واحده سِرْوال ، مثل : شملال وشمَاليل ، وسِرْبال وسَرابيل ، فهو على هذا القول جمع "[27] .

يتناول **الشَّاهد** لفظ (سراويل) من جهة التردد في الحكم عليه بالمفرد أو الجمع ، وهو خلافٌ يتصل بالبنية اللغوية والاستعمال اللغوي ، وقد نقل الشريشي في ذلك قولين : أولهما يجعل (سراويل) مفردًا وجمعه (سراويلات) ، والآخر يجعله جمعًا ومفرده (سِرْوال) ، وقد جاء هذا الخلاف في المصادر اللغوية أيضًا ، فنقل الجوهري أنَّ (سراويل) مفردة وجمعها (سراويلات) ، كما نقل القول الآخر القائل بأنَّها جمع[28] .

وقد نصَّ سيبويه على أن (سراويل) واحدة ، وذكر أنَّها أعجمية معرّبة ، وأنَّها شابهت في صورتها بعض الأبنية التي لا تتصرف ، كما أشار إلى القول الآخر الذي يجعلها جمعًا لـ (سِرْوال) و(سِرْوالة)[29] ، وفسَّر السيرافي ما يتصل بهذا الحكم ، فذكر أنَّ (سراويل) عند سيبويه والنحويين أعجمية ، ثم عرض القول بجمعيتها ، وهو ما يؤكد أنَّ التردد في حكمها لم ينشأ في سياق المقامة ، وإنما له أصل في الدَّرس اللغوي القديم[30] .

ومن ثم فإنَّ الحكم في هذه المسألة لا ينبغي أن يعتمد على الصَّورة الصَّرفية وحدها ؛ لأنَّ مشابهة " سراويل " لبعض صيغ الجموع لا تكفي لإثبات الجمع ، وإنَّما يُراعى معها السَّماع والاستعمال اللغوي ، ويقوي القول بالإفراد بما نصَّ عليه سيبويه من أنها (واحدة) ، وبما نقله الجوهري من أنَّ جمعها (سراويلات) ، مع بقاء القول الآخر وجهًا منقولًا عن بعض أهل اللغة .

وعليه يكشف **الشَّاهد** عن أثر تضافر السَّماع والصَّورة الصرفية والاستعمال اللغوي في توجيه الحكم على اللفظ ؛ إذ نشأ التردد في (سراويل) من تعارض ظاهر

البنية التي توحي بالجمع مع ما ثبت من استعمالها اسمًا مفردًا ، ومن ثم فإنَّ الترجيح لا يقوم على الوزن الصّرفي وحده ، وإنَّما على اجتماع القرائن اللغوية ، مع اعتبار ما ثبت عن العرب في الاستعمال ، وهو ما يرجح حمل (سراويل) على المفرد في هذا السَّياق .

ـ الفصلُ بينَ (أنْ) المخفَّفةِ والفعلِ المضارعِ ، وأثرهُ في الإعرابِ .

قال الحريري : " وأين تدخل السِّين فتعزل العامل من غير أن تُجامل ؟ "[31] .

قال الشريشي : " وأما السين التي تعزل العامل من غير أنْ تجامل : فهي التي تدخل على الفعل المستقبل ، وتفصل بينه وبين أنْ ، التي كانت قبل دخولها من أدوات النصب ، فيرتفع حينئذٍ الفعل ، وتنتقل أنْ عن كونها الناصبة للفعل إلى أنْ تصير المخففة من الثقيلة ، وذلك كقوله تعالى : [**عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَرْضَى**][32]، وتقديره : عَلِم أنَّه سيكون "[33] .

يتناول هذا **الشَّاهد** أثر دخول حرف السين على الفعل المضارع الواقع بعد (أن) وما يترتب على ذلك من اختلاف الحكم الإعرابي ، فدخول السين يفصل بينها وبين الفعل ، ويكشف عن أنَّ (أن) في هذا التركيب مخففة من الثقيلة ، لا المصدرية الناصبة ؛ ولذلك يرتفع الفعل المضارع بعدها ، كما في قوله تعالى : [**عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَرْضَى**] .

وقد أصّل المُبرّد لهذه المسألة ، ففرق بين (أن) الثقيلة والمخففة ، وبين أنَّ حرفي السين وسوف لا يدخلان إلا في الموضع الذي تكون فيه (أن) مخففة من الثقيلة ، نحو : (عَلِمتُ أن سيقومون)[34]، مما يؤكد أثر حرف التنفيس في الفصل بين (أن) والفعل ، وتمييز نوع (أن) في التركيب ، كما ذكر **المرادي** حرف السين في جملة الفواصل التي تقع بين (أن) المخففة وخبرها إذا كان جملة فعلية[35] ، وهو ما يؤكد أن وجودها يؤدي وظيفة تركيبية في تحديد الوجه الإعرابي .

وعليه ، فإنَّ قرينة الفصل اللفظي المتمثلة في دخول حرف السين بين " أن " والفعل تؤدي دورًا حاسمًا في ترجيح الوجه الإعرابي ؛ إذ تمنع حمل " أن " على المصدرية الناصبة ، وترشد إلى حملها على المخففة من الثقيلة ، فيترتب على ذلك رفع الفعل المضارع بعدها ، ولا تستقل هذه القرينة وحدها عن السياق ، بل تتفاعل معه ؛ إذ إنَّ مجيء (أن) بعد فعل من أفعال العلم ، مع دخول السين على الفعل الواقع بعدها ، يعضد حملها على المخففة من الثقيلة .

ومن ثم فإنَّ **الشَّاهد** يمثل أثر تفاعل القرينة اللفظية مع القرينة السياقية والتركيبية في ترجيح الوجه الإعرابي ؛ فوجود السين ليس مجرد زيادة لفظية ، وإنما هو فاصل

يؤدي وظيفة نحوية ، وبه يُرجّح رفع الفعل المضارع على نصبه .

ـ (عِنْدَ) بَينَ النَّصبِ على الظَّرفيةِ والجرّ بـ (مِنْ) .

قال الحريري : " وما منصوبٌ أبدًا على الظرف ، لا يخفضهُ سوى حرف ؟ "[36] .

قال الشريشي : " وأمَّ المنصوب على الظرف الذي لا يخفضه سوى حرف ، فهو (عند) إذ لا يجرّه غير (منْ) خاصة ، وقول العامة : ذهبت إلى عنده ، لَحن "[37]

يتناول الشاهد لفظ (عند) من جهة حكمه الإعرابي ، فهي من الظَّروف الملازمة للظَّرفية ، فتكون منصوبة إذا أُستعملت ظرفًا ، نحو : (جلستُ عنده) ، ولا تخرج عن هذا الحكم إلى الجر إلا إذا سبقتها (من) ، نحو : (أتيتُ من عنده) ، أما دخول حرف جر آخر عليها ، كقول العامة : (ذهبتُ إلى عنده) فليس من الاستعمال الفصيح الذي اعتمده النحاة[38] .

ويتضح من هذا الشَّاهد أنَّ توجيه الحكم الإعرابي في (عند) لا يقوم على العامل وحده ، وإنَّما تتضافر معه قرينة الاستعمال ، إذ دلّ الاستعمال العربي على اختصاص (من) بجر (عند) ، فلم يثبت دخول غيرها من حروف الجر عليها ، ومن ثم كان النصب هو الحكم الغالب فيها عند استعمالها ظرفًا ، وكان الجر حكمًا مقيدًا بما ورد عن العرب من دخول (من) عليها .

وتتأكد دلالة هذه القرينة في منع قول العامة : (ذهبت إلى عنده) ، إذ لا يكفي في تصحيحه مجرد إمكان دخول حرف الجر على الاسم من جهة القياس ، وإنَّما يُنظر إلى ما ثبت في الاستعمال العربي ؛ ولذلك رجح الشريشي الحكم المسموع ، وحكم على هذا الاستعمال باللحن .

وعليه فإنَّ القرينة المؤثرة في ترجيح الحكم الإعرابي هنا هي قرينة الاستعمال ، مع حضور قرينة العامل ؛ فالعامل (من) هو الذي أوجب الجر في نحو (من عنده) ، بينما أسهم الاستعمال العربي في تحديد الحرف الذي يصح أن يعمل في (عند) ، ومنع القياس عليه بغيره ، ويكشف ذلك عن أنَّ الترجيح النَّحوي لا يتأسس على العامل منفردًا ، بل على تضافر العامل مع الاستعمال المسموع[39] .

ـ اختصاصُ (لَدُن) بالإضافةِ ، وأثرُ الاستعمالِ في مخالفةِ القياسِ .

قال الحريري : " وأيّ مضافٍ أخلَّ من عُرى الإضافة بعُرْوَةٍ واختلفَ حكمه بين مساءٍ وغدوةٍ ؟ "[40] .

قال الشريشي : " وأمَّا المضاف الذي أخلّ من عُرى الإضافة بعُروة ، واختلفَ حكمه بين مساء وغدوة ، فهو (لَدُن) ، ولدن من الأسماء الملازمة للإضافة ،

وكلّ ما يأتي بعدها مجرور بها إلا غُدوة ، فإنَّ العرب نصبتْها بلدن لكثـرة استعمالهم إياها في الكلام "[41] .

يتناول **الشاهد** (لدن) من جهة ملازمتها للإضافة وما يترتب على ذلك من حكم إعرابي في الاسم الواقع بعدها ، وقد أصّل سيبويه لهذه المسألة ، فذكر أنَّ (لدن) تجر ما بعدها بالإضافة ، وبيَّن أنَّ الجر في (غدوة) هو الوجه والقياس ، مع اختصاصها بحالة أخرى هي جواز النصب [42] ، وفسّر السيرافي هذا الحكم ، فبيَّن أنَّ الأصل في (لدن) أن تخفض ما بعدها بالإضافة ، وأنَّ نصب (غدوة) جاء على وجهٍ مخصوصٍ[43] ؛ إذ تحذف العرب النون من (لدن) في بعض الاستعمالات ، فشُبِّهت هذه النون بالنون الزائدة ، مما أتاح خروج (غدوة) عن حكم الجر القياسي ، أما نصب (غدوة) في الشَّاهد فيتصل بما أشار إليه الشريشي من خصوصية هذا الاستعمال وكثرة وروده في كلام العرب .

ويكشف **الشَّاهد** بذلك عن تفاعل القياس والسَّماع في توجيه الوجه الإعرابي ، فالجر هو الوجه القياسي في حين جاء النصب وجهًا مسموعًا مخصوصًا بـ (غدوة) ، فكان السماع وكثرة الاستعمال قرينةً على قبول العدول عن القياس في هذا الموضع .

ـ نيابةُ الواوِ عن الباءِ في القسمِ ، واتّساعُ عملها .

قال الحريري : " وأيّ عملٍ نائبهُ أرحبُ منه وكرًا ، وأعظمُ مكرًا ، وأكثرُ لله تعالى ذكرًا ؟ "[44].

قال الشريشي : " وأمَّا العامل الذي نائبه أرحبُ منه وكرًا ، وأعظمُ مكرًا ، وأكثرُ لله ذكرًا ، فهو باء القسم ، وهذه الباء هي أصل حروف القسم ..... وإنما أُبدِلت الواو منها في القسم لأنهما جميعًا من حروف الشفة ؛ ثم لتقارب معنييهما ..... ثم صارت الواو المبدلة من الباء أدور في الكلام وأعلق بالأقسام "[45] .

يتناول هذا **الشَّاهد** العلاقة بين الباء والواو في باب القسم ؛ فالباء هي الأصل في حروف القسم والواو نائبة عنها في الاستعمال[46] ، ويكشف تفسير الشريشي عن أنَّ نيابة الواو عن الباء لم تكن مجرد إبدال حرف بحرف ، وإنما ارتبطت بتقارب بينهما ، ثم غلب استعمال الواو في القسم حتى صارت أكثر دورانًا فيه .

ومن جهة الحكم الإعرابي ، فإن العامل في الاسم المقسم به هو حرف القسم ، ويترتب على اختلاف العامل تحديد الحكم الإعرابي للاسم بعده ، فالباء والواو تشتركان في الجر في هذا الباب ، مع اختلافهما من حيث الأصل والنيابة .

ولا يقتصر أثر هذا الاستعمال على الجانب النَّحوي ، بل يُسهم اختيار الواو في أداء المعنى في سياق القسم ؛ لما استقر عليه استعمالها في العربية من كثرة الدوران في

هذا الباب وشيوعها في مقام التوكيد ، وهو ما ينسجم مع طبيعة المقامة القائمة على كثافة العبارة وإحكام الصياغة ، ومن ثم يجتمع في هذا **الشَّاهد** العامل النَّحوي مع الاستعمال اللغوي والسياق الأدبي في توجيه العبارة وإبراز دلالتها .

وعليه فإنَّ القرينة المُرجحة في هذا **الشَّاهد** تتمثل في قرينة العمل ؛ إذ تكشف العلاقة بين العامل الأصلي ونائبه عن ثبوت الحكم الإعرابي للاسم المقسم به ، مع اختلاف الحرف الداخل عليه ، وتساندها قرينة الاستعمال[47] ؛ إذ أسهم شيوع الواو في باب القسم وكثرة دورانها فيه في استقرار استعمالها نائبًا عن الباء ، وبذلك يتبين أنَّ الحكم الإعرابي لا ينظر فيه إلى العامل مجردًا ، بل إلى نوع العامل وموقعه من الأصل والنيابة ، وإلى ما استقر عليه الاستعمال العربي .

ـ حِفظُ رتبةِ الفاعلِ والمفعولِ عندَ خشية اللَّبسِ .

قال الحريري : " وأين يجبُ حفظُ المراتبِ على المضروبِ والضاربِ ؟ "[48] .

قال الشريشي في شرح كلام الحريري : " أما الموضع الذي يجب فيه حفظ المراتب عن المضروب والضارب فهو حيث يشتبه الفاعل بالمفعول ؛ لتعذّر ظهور علامة الإعراب فيهما أو في أحدهما ، وذلك إذا كانا مقصورين ، مثل موسى وعيسى ، أو من أسماء الإشارة نحو ذاك وهذا ، فيجب حينئذٍ لإزالة اللبس إقرار كل منهما في رتبته ليعرف الفاعل منهما بتقدمه والمفعول بتأخّره "[49] .

يتناول هذا النص مسألة وجوب المحافظة على الرتبة الأصلية بين الفاعل والمفعول به عند خشية اللبس ، وهي من المسائل التي يرتبط فيها الحكم الإعرابي بالقرينة النَّحوية ، إذ الأصل في الجملة الفعلية أن يتقدم الفاعل على المفعول به ، غير أنَّ التقديم والتأخير قد يتسعان في مواضع أخرى متى أمنت القرينة اللبس ، أمَّا إذا خُفيت علامة الإعراب ، بحيث لم يعد اللفظ كافيًا في تحديد الوظيفة الإعرابية ، فإنَّ الرتبة تصبح قرينةً لازمةً للكشف عن المعنى .

ويؤيد هذا ما قرره ابن عقيل من وجوب تقديم الفاعل على المفعول عند خوف التباس أحدهما بالآخر ، إذا خفي الإعراب فيهما ولم توجد قرينة تبين الفاعل من المفعول ، ومثّل لذلك بنحو : (ضربَ موسى عيسى)[50] .

ومن ثم فإنَّ **الشاهدَ** يكشفُ عن الرتبةِ بوصفها قرينةً نحويةً تلجأ إليها العربية عند تعذر الاعتماد على العلامةِ الإعرابيةِ الظاهرةِ ؛ إذ يصبح تقدم الاسم وتأخره وسيلةً لتحديد وظيفته في التَّركيب ، فيحمل المتقدم على الفاعلية والمتأخر على المفعولية دفعًا للبس .

ولا يعني ذلك أنَّ الرتبةَ قرينةٌ مطلقةٌ في جميع التَّراكيب ، وإنما تكتسب قوتها في هذا الموضع من اجتماع خفاء الإعراب وغياب القرينة الأخرى المانعة من اللبس ، فإذا وجِدتْ قرينةٌ لفظيةٌ أو معنوية ترفع الالتباسَ جاز العدول عن الرتبةِ الأصليةِ .

ومن ثم فإنَّ التَّرجيحَ في هذا الموضع لا يقومُ على الرتبة وحدها ، وإنَّما على تضافرِ الرتبةِ مع خفاءِ الإعرابِ وغيابِ القرينةِ المانعةِ من اللبسِ ، فتغدو الرتبة قرينةً مرجّحة لتحديدِ الوظيفةِ الإعرابيةِ .

الخاتمـــــة :

أسفرتْ دراسة **الشواهد** المختارة من المقامة النَّحوية في ضوءِ القرائن النَّحوية عن جملةٍ من النتائج ، أبرزها :

1 ـ أثبتَ التطبيق أنَّ تعدد الأوجه الإعرابية لا يعني تساويها في القوة والرجحان ؛ فقد يتسع التركيب لأكثر من وجهٍ إعرابي ، ثم يُرجَّح أحدها استنادًا إلى قرينةٍ لفظية ، أو تركيبية ،أو دلالية ، أو سياقية ، أو إلى قوة العامل وموافقته للسماعِ والاستعمالِ .

2 ـ برز أثر العامل النَّحوي في توجيه الإعراب وترجيح بعض الأوجه ، ولاسيما في المواضع التي يتوقف فيها اختلاف الوجه الإعرابي على تقدير العامل أو حذفه ، أو على اختلاف عمل الأداة الداخلة في التركيب .

3 ـ كشفت الشواهد عن أهمية السياق والمعنى في الترجيح الإعرابي ؛ إذ لا يستقل الإعراب في كثير من المواضع عن المعنى الذي يقتضيه السياق ، مما يؤكد التفاعل بين البنية النَّحوية والدلالة في تحديد الوجه الأرجح .

4 ـ ظهر أثر القرينة اللفظية في توجيه الإعراب ودفع الاحتمال ؛ فقد يكون لوجود حرف أو أداة ، أو لرتبة معينة في التركيب ، أثر في حمل الكلام على وجه إعرابي دون غيره ، بما يُسهم في إزالة اللبس وتحديد الوظيفة النَّحوية للعنصر .

5 ـ أثبتت الدَّراسة أهمية الرتبة النَّحوية بوصفها قرينة مؤثرة في بعض مواضع الترجيح ، ولاسيما حين تكون الرتبة محفوظة ، أو حين يؤدي العدول عن الرتبة الاصلية إلى غرضٍ دلالي أو إلى دفع اللبس ؛ مما يجعل موقع الكلمة في التركيب عنصرًا مساعدًا في تحديد وظيفتها الإعرابية .

6 ـ أكدَّ التطبيق أهمية السماع والاستعمال العربي في ترجيح الأوجه الإعرابية ؛ إذ لا يكفي القياس وحده في بعض المسائل ، وإنَّما يُرجَّح الوجه بما ثبت من كلام العرب وكثرة استعمالهم له ، وهو ما يكشف عن مرونة النظام النَّحوي في التعامل مع الظواهر اللغوية .

7 ـ تبين أنَّ القرائن النَّحوية لا تعمل بالضرورة منفردة في عملية الترجيح ؛ فقد تجتمع قرينتان أو أكثر لتقوية وجه إعرابي ، وقد تتضافر القرينة اللفظية مع العامل أو الرتبة أو السياق أو المعنى ؛ للوصول إلى الوجه الأقوى بمقتضى الاستعمال العربي

8 ـ أظهر التطبيق أنَّ الترجيح الإعرابي يتجاوز مجرد إثبات جواز الوجه النَّحوي ؛ إذ يقوم على الموازنة بين الأوجه الممكنة والنظر في القرائن المؤيدة لكل وجه ، بما يجعل الترجيح عملية تحليلية تتطلب مراعاة عناصر التركيب المختلفة .

9 ـ كشف تحليل الشواهد عن حضور الوعي النَّحوي في بناء المقامة النَّحوية ؛ فقد وظَّف الحريري مسائل الخلاف والتعدد الإعرابي توظيفًا فنيًا وعلميًا ، وجعلها جزءًا من بناء المقامة وأسلوبها ، لا مجرد مسائل نحوية معزولة عن السياق .

10 ـ خلص البحث إلى أنَّ الشواهد المدروسة تؤكد تفاعل النحو مع السياق والدلالة والاستعمال ، وأنَّ القرائن النَّحوية تؤدي دورًا أساسيًا في تفسير اختلاف الأوجه الإعرابية وترجيح بعضها ، وهو ما يؤكد صلاحية المقامة النَّحوية مجالًا تطبيقيًا لدراسة آليات الترجيح النَّحوي .

بيان تضارب المصالـــح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

الهوامـــش :

1 ـ ينظر : الحريري (أبي محمد القاسمي بن علي بن محمد البصري) ، علق عليه وضبطه ووضع هوامشه : عزت زينهم ، دار الغد الجديد ، ط 1 ، 1437 هـ ـ 2016 م ، ص 159 : 169 .

2 ـ ينظر : الشريشي (أبي العباس أحمد بن عبد المؤمن القيسي) ، شرح مقامات الحريري ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت ، 1413 هـ ـ 1992 م ، ج 3 ص 228 : 233

3 ـ ينظر : محمود الحسن ، مقامات الحريري والدراسات اللغوية ، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، مج 80 ، ج 4 ، ص 785 .

4 ـ ينظر : السيوطي (عبد الرحمن بن أبي بكر أبو الفضل جلال الدين) ، الاقتراح في علم أصول النحو ، قرأه وعلق عليه د. محمود سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية ، 1426 هـ ـ 2006 م ، ص 398 .

5 ـ ينظر : الأنباري (أبي البركات عبد الرحمن كمال الدين) ، الإغراب في جدل الإعراب ، تح : سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، 1377 هـ ـ 1957 م ، الفصل الثاني عشر (ترجيح الأدلة) ، ص 67 .
6 ـ ابن منظور (محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين الأنصاري) ، لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ، ط 3 ، 1414 هـ ، مادة (وجه) ، ج 13 ص 556 .
7 ـ ينظر : ابن جني (أبو الفتح عثمان الموصلي) ، الخصائص ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط 4 ، ج 1 ص 36 .
8 ـ المبرد (محمد بن يزيد عبد الأكبر الأزدي) ، المقتضب ، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، ج 2 ص 22 .
9 ـ ينظر : تمام حسان عمر ، اللغة العربية معناها ومبناها ، عالم الكتب ، ط 6 ، 1427 هـ ـ 2006 م ، ص 191 .
10 ـ ينظر : المرجع نفسه ، ص 191 وما بعدها .
11 ـ ينظر : سيبويه (عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر) ، الكتاب ، تح : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط 3 ، 1408 هـ ـ 1988 م ، ج 1 ص 13 (باب مجاري أواخر الكلم من العربية) .
12 ـ ينظر : تمام حسان ، البيان في روائع القرآن (دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني)، عالم الكتب ، القاهرة ، ط 1 ، 1413 هـ ـ 1993 م ، ص 91 ـ 92 .
13 ـ ينظر : الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن محمد الفارسي) ، دلائل الإعجاز ، تح : محمود محمد شاكر أبو فهر ، مطبعة المدني بالقاهرة ـ دار المدني بجدة ، ط 3 ، 1413 هـ ـ 1992 م ، ص 81
14 ـ ينظر : المرجع نفسه ، ص 370 ـ 371 .
15 ـ ينظر : الأنباري ، مرجع سابق ، ص67 .
16 ـ الحريري ، مرجع سابق ، ص 160 .
17 ـ الشريشي ، مرجع سابق ، ج 3 ص 228 .
18 ـ ينظر : سيبويه ، مرجع سابق ، ج 1 ص 258 ، وينظر : الأعلم الشنتمري (أبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى) ، النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه ، تح : رشيد بالحبيب ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، المغرب ، 1420هـ ـ 1999 م ، ج 1 ص 457 .
19 ـ ينظر : الشريشي ، مرجع سابق ، ج 3 ص 228 ـ 229 .
20 ـ ينظر : المرجع نفسه ، ج 3 ص 228 .
21 ـ ـ ينظر : المرجع نفسه ، ج 3 ص 229 .
22 ـ الحريري ، مرجع سابق ، ص 161 .
23 ـ الشريشي ، مرجع سابق ، ج 3 ص 229 .
24 ـ ينظر : سيبويه مرجع سابق ، ج 4 234 .
25 ـ ينظر ابن منظور ، مرجع سابق ، مادة (نعم) ، ج 12 ص 585 .
26 ـ الحريري ، مرجع سابق ، ص 161 .
27 ـ الشريشي ، مرجع سابق ، ج 3 ص 229 .
28 ـ ينظر : الجوهري (أبو نصر إسماعيل بن حماد) ، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، تح : أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط 4 ، 1407 هـ ـ 1987 م ، ج 5 ص 1729 .

29 ـ ينظر: سيبويه ، مرجع سابق ، ج 3 ص 229 .
30 ـ ينظر السيرافي (أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان) ، شرح كتاب سيبويه ، تح : أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط 1 ، 1429 هـ ـ 2008 م ، ج 3 ص 496 .
31 ـ الحريري ، مرجع سابق ، ص 161 .
32 ـ سورة المزمل : من الآية 20 .
33 ـ الشريشي ، مرجع سابق ، ج 3 ص 230 .
34 ـ ينظر : المبرد (محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي) ، المقتضب ، تح : محمد عبد الخالق عظيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، ج 3 ص 6 .
35 ـ ينظر المرادي (أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المصري) ، الجنى الداني في حروف المعاني ، تح : د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 1 ، 1413 هـ ـ 1992 م ، ص 218 .
36 ـ الحريري ، مرجع سابق ، ص 161 .
37 ـ الشريشي ، مرجع سابق ، ج 3 ص 230 .
38 ـ ينظر : عبد الغني الدقر ، معجم النحو ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط 3 ، 1407 هـ ـ 1986 م ، ص 254 ، وينظر : ابن منظور ، مرجع سابق ، مادة (عند) ، ج 3 ص 309 .
39 ـ ينظر تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، مرجع سابق ، ص 240 .
40 ـ الحريري ، مرجع سابق ، ص 161 .
41 ـ الشريشي ، مرجع سابق ، ج 3 ص 230 .
42 ـ ينظر : سيبويه ، مرجع سابق ، ج 1 ص 210 .
43 ـ ينظر السيرافي ، مرجع سابق ، ج 1 ص 127 .
44 ـ مقامات الحريري ، مرجع سابق ، ص 161 .
45 ـ الشريشي ، مرجع سابق ، ج 3 ص 231 .
46 ـ ينظر : المرادي ، مرجع سابق ، ص 45 ـ ص 154 .
47 ـ ينظر تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، مرجع سابق ، ص 240 .
48 ـ الحريري ، مرجع سابق ، ص 161 .
49 ـ الشريشي ، مرجع سابق ، ج 3 ص 231 ـ 232 .
50 ـ ينظر : ابن عقيل (عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني) ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تح : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار التراث ، القاهرة ، 1400 هـ ـ 1980 م ، ج 2 ص 99 .